

Distr.: General
17 February 2010
Arabic
Original: English



التقرير المرحلي العشرون للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٨٨٥ (٢٠٠٩) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وطلب مني أن أقدم تقريرا عن التقدم المحرز في إنجاز النقاط المرجعية الأساسية التي وردت في تقريرتي المؤرخين ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/2007/479) و ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٨ (S/2008/183). ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت في ليبيريا منذ أن قدمت تقريرتي المرحلي المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (S/2009/411) حتى ١ شباط/فبراير.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات السياسية

٢ - استمرت المناقشة ذات الصلة بالتوصيات الواردة في مشروع تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، الذي صدر في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، في أداء دور رئيسي في الديناميات السياسية الليبرية بينما يسعى البلد جاهدا لوضع خريطة طريق نحو تحقيق المصالحة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، قرر المجلس التشريعي، قبل عطلة الزراعة، عدم اتخاذ إجراء بشأن توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة حتى دورته القادمة التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أصدرت اللجنة التقرير النهائي مع ١٠ تذييلات مستكملة. ويتناول ذلك التقرير بإسهاب التوصيات المتعلقة بآلية "الاعتراف والمغفرة": وهي آلية تقليدية لتسوية النزاع ترأسها لجنة تتكون من أعضاء يُعرفون بتراهتهم في المجتمع ويتقرر تشكيلها في كل منطقة، حيث يمكن للجنة طلب العفو علنا. وتوصي لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بأن أي مثول أمام هذه اللجنة يمكن أن يؤدي إلى تخفيض عقوبة



عامة صدرت بحق أحد الأفراد أو إغائها. كما توصي لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بتوسيع كبير لصلاحيات اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك منحها سلطة الملاحقة القضائية عن انتهاكات حقوق الإنسان أمام محكمة عادية.

٣ - ورحبت رئيسة الجمهورية إلين جونسون - سيرليف بالتقرير النهائي وطأنت الجمهور بأن العمل جارٍ لوضع استراتيجية تنفيذية توازن بين الحاجة إلى المصالحة الوطنية وإقرار السلام والعدل. وركزت المناقشة العامة على مسألة ما إذا كان ينبغي محاكمة قادة الفصائل المتحاربة وآخرين ممن أثبتت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة مسؤوليتهم عن الفظائع المرتكبة. كما جرت مناقشة عما إذا كان ينبغي توقيع جزاءات عامة بحق أولئك الأفراد الذين حددتهم اللجنة بمقدمي الدعم للفصائل تشمل حظرا بمنعهم من تولي مناصب عامة لمدة ٣٠ عاما، وفقا لما أوصت به لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

٤ - وأجرى أعضاء المجلس التشريعي مشاورات مع ناخبهم بشأن هذا التقرير بينت أن المجتمع الليبري منقسم انقسامًا عميقًا بشأن المسائل الرئيسية، حتى داخل المناطق الصغيرة والمجتمعات الريفية. وبإصدار التقرير النهائي، أخذت الجهات الفاعلة السياسية تعبر عن رأيها بصورة متزايدة، حتى أن البعض طالب الرئيسة بقبول التوصيات وتنفيذها تنفيذًا تامًا، بينما راح آخرون، وبعضهم ممن أوصت اللجنة بمحاكمتهم، يستنكرونها ويرفضونها علنًا. واقترحت الرئيسة في رسالتها السنوية الموجهة إلى المجلس التشريعي في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ تعديل قانون اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان من أجل تمكين اللجنة من العمل مع وزارة العدل لتحديد تلك التوصيات التي يمكن تنفيذها أو إنفاذها بموجب دستور ليريا وقوانينها.

٥ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أجريت انتخابات فرعية لمجلس الشيوخ في مقاطعة مونتسيرادو، تلتها انتخابات إعادة أجريت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وتنافس في بادئ الأمر عشرة مرشحين (خمسة تؤيدهم أحزاب سياسية وخمسة مستقلون)، ومنهم ثلاث سيدات. وكان إقبال الناخبين قليلًا في بعض الجولات، إنما شبيها بالإقبال الذي شهدته سبعة انتخابات فرعية أجريت منذ عام ٢٠٠٥. ولم يؤمن أي مرشح الأغلبية المطلقة. ووصل إلى الانتخابات النهائية مرشحان يمثلان حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي وحزب الوحدة، وهما حزبان يتنافسان منذ عام ٢٠٠٥. واحتفظ حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي بمقعد مجلس الشيوخ.

٦ - وفيما يتعلق بالانتخابات القومية القادمة التي ستعقد في عام ٢٠١١، أتاحت الانتخابات الفرعية الفرصة لاختبار قدرة اللجنة الانتخابية الوطنية على تنظيم انتخابات في

جميع أرجاء البلد. ويمثل الناخبون المسجلون في مقاطعة مونتسيرادو البالغ عددهم ٢٢٩ ٤٧٣ ناخبا نسبة ٣٥ في المائة من العملية الانتخابية في البلاد. وقد أظهرت الجولة الأولى مواطن ضعف الجولة الأولى في التخطيط والتنظيم والإدارة والشؤون الإدارية والتنسيق مع مؤسسات أخرى مثل الشرطة الوطنية الليبرية. ولم تكن اللوجستيات كافية وقد تأخر افتتاح صناديق الاقتراع، إلى جانب ضعف عملية نشر المعلومات. وتم تدارك الكثير من أوجه القصور هذه في انتخابات الإعادة، التي اعترفت بها الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والشركاء الدوليين. وفي غضون ذلك، بدأت بالفعل لجنة الانتخابات الوطنية إجراء مشاورات مع الشركاء الدوليين لاستعراض عملياتها وتحديد الدروس المستفادة.

٧ - وتجدر الإشارة إلى أن أحد الأفراد المدرجين في تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بوصفه قائدا لأحد الفصائل المتحاربة والموصى بمحاكمته كان مرشحا في انتخابات مونتسيرادو الفرعية. ورغم الشكاوى العديدة المقدمة إلى اللجنة الانتخابية الوطنية، قررت اللجنة أن المرشح مؤهل لشغل المنصب.

٨ - والتزاما بقرار مجلس الأمن ١٨٨٥ (٢٠٠٩)، أقامت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الأمم المتحدة القطري ولجنة الانتخابات الوطنية والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة مشروعا متعدد القطاعات للمساعدة الانتخابية يشمل تقديم الدعم اللوجستي وتنسيق المساعدة الانتخابية على المستوى الدولي وتيسير تهيئة مناخ مناسب لإجراء انتخابات سلمية. ويركز المشروع على تعزيز قدرة اللجنة، نظرا لأن الليبريين هم الذين سيتحملون بالكامل مسؤولية انتخابات عام ٢٠١١، بمساعدة دولية.

٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، اختتم المجلس التشريعي الدورة الرابعة لولايته التي تبلغ مدتها ست سنوات. وقد اعتمد أثناء هذه الدورة عدد من الصكوك التشريعية ذات الأهمية الحاسمة. بيد أنه لم يتم بعد إقرار تعديلات للدستور تتعلق بالانتخابات والتي ستيسر إلى حد كبير انتخابات عام ٢٠١١. وأخذت فرصة إصدارها وإجراء الاستفتاء، الذي لا يمكن إجراؤه قبل مضي عام واحد من تاريخ قرار المجلس التشريعي، تضيق بسرعة أمامها حتى تصبح ملزمة في انتخابات عام ٢٠١١. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وفي بداية الدورة الجديدة للمجلس التشريعي، اتفق أخيرا مجلس الشيوخ مع مجلس النواب على إصدار مشروع قانون حدود الدوائر الانتخابية، الذي يحدد قواعد ترسيم الدوائر الانتخابية. وينتظر القانون الآن توقيع الرئيسة.

١٠ - ولا تزال محاكمة الرئيس السابق تشارلز تاييلور الجارية في لاهاي تستقطب اهتمام الليبريين، فالكثير منهم يحرصون على إغلاق هذا الفصل من تاريخهم. ومن المحتمل أن تعني حالات التأخير المتواصلة في المحاكمة إصدار الحكم في خضم الفترة الانتخابية العصبية التي ستشهد لها ليبريا.

باء - الوضع الأمني

١١ - ظل عموماً الوضع الأمني العام السائد في البلد مستقرًا ولكن هشًا. وكانت أعمال السطو المسلح والاعتصاب وعنف الغوغاء تشكل مضمون غالبية البلاغات المقدمة عن الحوادث الأمنية. ومع ذلك، سجلت تقارير السطو المسلح انخفاضاً مطرداً، إلى جانب تقارير وردت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ يصل عددها تقريباً إلى نصف عدد التقارير التي وردت منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ويعود ذلك إلى ازدياد الوضوح الذي يعزى أساساً إلى ما تبذله الشرطة الوطنية الليبرية من جهود تدعمها شرطة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لزيادة الدوريات داخل منروفيا وحوها. وما برح ارتفاع عدد حالات الاعتصاب المبلغ عنها يشكل مصدر قلق خطير، ولا سيما بالنظر إلى أن معظم الحالات ما زالت تشمل ضحايا دون الخامسة عشر من العمر.

١٢ - ولا يزال الافتقار إلى الثقة العامة في النظام القضائي يغذي حوادث عنف الغوغاء. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تحول انتخاب مسؤولين في اتحاد الشباب الليبريين إلى أعمال عنف أدت إلى اعتقال عدد من الأعضاء ثم قيام نحو ٧٠ شخصاً كنتيجة لذلك بقصف مخفر الشرطة لتحريرهم. ويشمل العدد المتزايد لحوادث السير سائقي الدراجات النارية والمقاتلين السابقين الذين تحولوا إلى سائقي دراجات الأجرة النارية، وهم منظمون ويلجأون إلى العنف بسهولة. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قام أعضاء في اتحاد محلي للدراجات النارية بمهاجمة مركبة حكومية مسلحة تقل نائب وزير وأشعلوا بها النيران في منطقة غانتا في مقاطعة نيمبا إثر حادث سير قُتل فيه أحد أعضاء الاتحاد.

١٣ - ولا تزال الحالة داخل وحول مزارع المطاط في ليبريا مثيرة للقلق. وقد أدت منازعات العمل، بما فيها المنازعات على المرتبات ومستحقات إنهاء الخدمة، إلى اندلاع المظاهرات في مزرعتي غوثري وكافالا، بالإضافة إلى أن النزاع بشأن السيطرة على المطاط في مزرعة سينو لا يزال يشكل مصدراً للقلق الأمني. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل رئيس لجنة المشتريات والامتيازات العامة، ويُزعم أن قتله جاء على أيدي عمال ساحطين بالقرب من سكنه في شركة موريس الأمريكية للمطاط، الموجودة في مقاطعة مرغيسي، حيث كان أيضاً يشغل من قبل منصب الرئيس والمدير العام بها.

١٤ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، عُثر على ستة بنادق هجومية صالحة للاستعمال وذخائر مدفونة في مزرعة فايرستون للمطاط في مقاطعة مرغبي، الأمر الذي يدل على احتمال وجود مخابئ للأسلحة في بعض المناطق. وتقدم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا المساعدة في التحقيق بشأن مصدر هذه الأسلحة.

١٥ - واستمرت التوترات القائمة بين القوات المسلحة الليبرية والوكالات الأمنية الأخرى. وهاجم جنود في القوات المسلحة الليبرية ضباطا من الشرطة الوطنية الليبرية في حادثة واحدة وقعت في تشرين الأول/أكتوبر، وأخرى في تشرين الثاني/نوفمبر، وفي حادثتين وقعتا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ليصل مجموع المواجهات إلى ثمانية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وقد تورط أيضا أفراد من القوات المسلحة الليبرية في اعتداءات جسيمة على المواطنين. فعلى سبيل المثال، قام جنود بطعن اثنين من المواطنين المدنيين في منروفيا، في ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

جيم - الحالة الاقتصادية

١٦ - ما زالت الأزمة المالية العالمية تؤثر في اقتصاد ليبيريا، ولا سيما في قطاع المطاط، مما أسفر عن انخفاض الصادرات وزيادة البطالة في المناطق الريفية وحالات تأخير في الاستثمار الأجنبي. وانخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي من ١,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى نسبة متوقعة تبلغ ٦,٤ في المائة لعام ٢٠٠٩. وبلغ معدل التضخم ٦,٧ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٩، مرتفعا عن ٨,٦ في المائة في الربع الأول من العام بسبب حدوث زيادة في أسعار الوقود وسائر البضائع المستوردة.

١٧ - وكان من المتوقع أن تبلغ ميزانية السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠، ٩١,٣٧١ مليون دولار، بزيادة قدرها ٨,٢٤ في المائة عن الميزانية البالغة ٢٩٨ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩. غير أن وزارة المالية أعلنت، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، عن وجود نقص في الإيرادات بلغ ٦٤ مليون دولار، أي ٢,١٧ في المائة. ومن المتوقع أن يؤثر النقص في الميزانيات الحالية للأشغال العامة والخدمات الاجتماعية التي زادت زيادة كبيرة في الميزانية المعتمدة.

١٨ - واعتمدت الحكومة سياسات عامة ترمي إلى التخفيف من تأثير التباطؤ الاقتصادي. وشملت هذه السياسات تخفيض معدلات ضريبة الدخل المفروضة على الشركات والأفراد بنسبة ١٠ في المائة، وإلغاء الضرائب على الأرز المستورد، وتخفيض التعريفات الجمركية التجارية في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبغية تعزيز إنتاج الأغذية على الصعيد المحلي وإحداث فرص للتصدير، أنشأت الحكومة صندوقا في المصرف المركزي

الليبري لشراء الأرز المنتج محليا. وبالإضافة إلى ذلك، خفضت رسوم الاستيراد والضرائب المفروضة على خدمات النقل العام من ١٨ في المائة إلى ٢,٥ في المائة من أجل زيادة توفير خدمات النقل العام.

١٩ - وأقامت الرئيسة معتكفا على مستوى مجلس الوزراء في آب/أغسطس ٢٠٠٩، في أعقاب استعراض الحكومة للسنة الأولى من تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر فيما يتعلق بجميع الدعائم الأربع وهي: (١) السلام والأمن؛ (٢) الإنعاش الاقتصادي؛ (٣) الحوكمة وسيادة القانون؛ (٤) الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية. وأوصى أعضاء مجلس الوزراء أن تضع كل دعامة خطط عمل لمدة ٩٠ يوما للمساعدة في الإسراع بخطى المنجزات المستهدفة التي فات موعد استحقاقها وضمان تنفيذها في الوقت المناسب. وعموما، أُحرز تقدم في أول دورة مدتها ٩٠ يوما (آب/أغسطس - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)، وخاصة فيما يتعلق بالنواتج المتأخرة، رغم وضع أهداف متواضعة في كثير من الحالات، ومن ثم كان من السهل تحقيقها. وبمجرد إنجاز ربع النواتج المستهدفة في استراتيجية الحد من الفقر، سيلزم إيجاد توازن بين التركيز على الأنشطة القصيرة الأجل والتركيز الأطول أجلا على النتائج العامة.

دال - الحالة الإقليمية

٢٠ - ما زالت الحالة على طول حدود ليبيريا هادئة، ولكن الشواغل ازدادت في أعقاب مقتل مدنيين في كوناكري في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ومحاولة اغتيال القائد العسكري الغيني في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وثمة تقارير عن ازدياد النشاط الحدودي وتجنيد المقاتلين السابقين الليبريين كمرتزقة في غينيا. غير أنه ليس بوسع بعثة الأمم المتحدة ولا الوكالات الليبرية تأكيد هذه التقارير، بالرغم من القيام بمزيد من الدوريات في الأشهر الأخيرة. وتواصل البعثة رصد الحدود عن كثب، وهي على اتصال دائم بالمؤسسات الليبرية. وعلاوة على ذلك، شاركت البعثة في عمليات مشتركة مع الوكالات الأمنية الليبرية والغينية والسيراليونية، وكذلك مع بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار على طول حدود ليبيريا كافة.

٢١ - وتكشف الحدود المليئة بالثغرات ومحدودية قدرة وكالات إنفاذ القانون في ليبيريا مواطن ضعف ليبيريا فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، الذي لا يزال يشكل تهديدا لاستقرار المنطقة دون الإقليمية. غير أن وجود بعثة الأمم المتحدة يشكل رادعا قويا لاستخدام ليبيريا بمثابة طريق عبور. ودعمًا لتنفيذ خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، عين كل من البعثة والشرطة الوطنية الليبرية مسؤول اتصال للعمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وعلاوة على ذلك، وكما

أبلغت مجلس الأمن من قبل، وبعد إجراء مشاورات مع البلدان المساهمة بوحدات الشرطة وقيادة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أعتزم إعادة النشر المؤقت لمستشار لشؤون الشرطة من كل بعثة إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، لفترة مبدئية مدتها ثلاثة أشهر، للمساعدة في تنفيذ خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المشار إليها أعلاه.

ثالثاً - تنفيذ ولاية البعثة

ألف - إصلاح قطاع الأمن

استراتيجية الأمن القومي وهيكله

٢٢ - أحرزت وكالات الأمن بعض التقدم في إنجاز النواتج المستهدفة المدرجة في إطار دعامة الأمن من استراتيجية الحد من الفقر. وبدأ العمل رسمياً في الآلية الأمنية الجديدة للمقاطعات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ لتعزيز تنسيق السياسات الأمنية على صعيد المقاطعات. ومن المزمع أن تكون كل لجنة برئاسة مفوض الشرطة في المقاطعة وأن تقوم بإبلاغ المعلومات والتوصيات عن طريق وزير الداخلية. وسيجري نشرها في المقاطعات على مدى الأشهر القليلة المقبلة. وعلى الرغم من جوانب التقدم هذه، يواجه تنفيذ استراتيجية الأمن الوطني عدداً من الثغرات، على رأسها التشريعات الأساسية التي تنظم الهيكل الأمني الجديد، وإصلاح الأمن في ليبيريا، ومشروع قانون الاستخبارات الذي لا يزال يتعين عرضه على الهيئة التشريعية. ويعوق ذلك تحقيق الأمن الفعلي وتنسيق المعلومات الاستخباراتية ويضع عقبة كبرى في طريق إنشاء الهيكل الأمني العام.

القوات المسلحة الليبرية

٢٣ - أكملت الكتيبتان التابعتان للقوات المسلحة الليبرية برنامج التدريب والتقييم الخاص بجيش الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويسجل إكمال البرنامج اختتام المرحلة الأولية من تدريب الجيش الجديد. وتتضمن مرحلة تطوره المقبلة توجيهها مكثفاً في إطار برنامج إصلاح قطاع الدفاع الليبري، الذي يدعمه ٦١ فرداً عاملاً من أفراد القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة وصلوا إلى ليبيريا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وبدأت البعثة تدريجياً مشتركة مع وحدات متخصصة من القوات المسلحة الليبرية، من قبيل وحدات الهندسة، والشرطة العسكرية، والإشارة، وموظفي المقر. وبدأ تطوير خفر السواحل، بدعم في مجالي التمويل والتدريب من الولايات المتحدة. وطُلبت قوارب ومعدات أخرى، واختير ٤٠ فرداً من أفراد القوات المسلحة الليبرية وجرى تدريبهم. وأعلنت الرئيسة

مؤخراً أنه سيحتفل رسمياً ببدء خفر السواحل الاضطلاع بمهامها في يوم القوات المسلحة الليبرية الموافق ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠.

٢٤ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تولت حكومة ليبريا رسمياً مسؤوليات تطوير الجيش الجديد. وقامت الولايات المتحدة أيضاً بتسليم معدات القوات المسلحة الليبرية إلى وزارة الدفاع. بيد أن الأسلحة والذخائر لا تزال تحت سيطرة الولايات المتحدة. ورغم وجود مشروع استراتيجية للدفاع الوطني، لم يجر إقرارها رسمياً حتى الآن، كما لم تدرج العقيدة العسكرية في برامج متابعة التدريب المتكامل. ونظراً لحالات التأخير السابقة في تدريب وتقييم الكتيبتين، يقدر أن القوات المسلحة الليبرية لن تكون قادرة على العمل بصورة مستقلة قبل عام ٢٠١٢، بالنظر إلى أن فيلق الضباط بالقوات يحتاج إلى خبرة إضافية كبيرة قبل أن يصبح قادراً على تولي القيادة.

الشرطة الوطنية الليبرية

٢٥ - واصلت الشرطة الوطنية الليبرية إحراز تقدم باتجاه التمكن من العمل بصورة مستقلة، غير أنها لا تزال تواجه عدداً من التحديات الخطيرة. وقد وضعت الصيغة النهائية لسياستها بشأن المعايير المهنية، وهو ما ينبغي له أن يحسن نوعية التحقيقات في سوء سلوك الشرطة. ويجري الآن الأخذ بإجراءات العمل الموحدة في مراكز الشرطة الوطنية الليبرية في جميع أنحاء البلد.

٢٦ - وتستمر عملية تحسين وحدة التصدي للطوارئ التابعة للشرطة الوطنية الليبرية، بقوام حالي يبلغ ٢٨٧ فرداً، منهم ثلاثة ضباط إناث، من حيث الأداء والاحتراف المهني. وجرى نشر الوحدة خارج منروفيا للتصدي للاضطرابات في عدد من المناسبات، بما في ذلك في مناجم بونغ وفي كل من مزرعة الشركة الزراعية الليبرية ومزرعة سينوي للمطاط. وشكل وجودها رادعاً وأضاف عنصراً تكتيكياً إلى وجود الشرطة الوطنية الليبرية على الصعيد المحلي. وحالياً، يتلقى التدريب ٤٧ ضابطاً إضافياً، بينهم امرأة واحدة، ومن المتوقع تخرجهم في آذار/مارس ٢٠١٠. وأصبح المقر الإداري للوحدة في منروفيا جاهزاً الآن للعمل. وعلى الرغم من أن القوام الأصلي المستهدف للوحدة كان ٥٠٠ ضابط، فقد قدر أن قوامها الحالي كاف في هذه المرحلة من مراحل تطورها من أجل الاستجابة الفعالة للتدخلات التكتيكية والحوادث الخطيرة؛ وسيتم تعليق الزيادات الإضافية بعد تخرّج الدفعة القادمة. وبالرغم من اعتبار أن الوحدة تمتلك القوام الكافي لتلبية المطالب الحالية، فإن القيود التي تفرضها الميزانية تحد من مستوى الصيانة المستدامة الضروري لتحقيق استدامة طويلة الأجل، ويفضي سوء

أحوال الطرق إلى اعتماد الوحدة على العتاد الجوي التابع للبعثة للانتشار السريع، ولا سيما خلال موسم الأمطار.

٢٧ - وقررت الشرطة الوطنية الليبرية إيلاء الأولوية لتوسيع نطاق وحدة دعم الشرطة لتقديم الدعم المسلح المرن لعمليات الشرطة الوطنية الليبرية العادية، والسماح في الوقت نفسه لوحدة التصدي للطوارئ بالتركيز على الدور المنوط بها لمعالجة الحوادث الخطيرة. ويقدر أن القوام الأمثل لوحدة دعم الشرطة هو ٦٠٠ ضابط، حيث من المقرر نشر قوام بمستوى السرية في عدة مناطق، بما في ذلك المقاطعات النائية التي تنتشر فيها حاليا وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة. غير أن التوصل إلى قوام فعال من الناحية التشغيلية لوحدة دعم الشرطة مكون من ٦٠٠ فرد سيتطلب دعما إضافيا كبيرا من الجهات المانحة لتوفير التدريب والمعدات والبنية الأساسية. ويبلغ القوام الحالي لوحدة دعم الشرطة نحو ٢٠٠ ضابط، وهم بحاجة إلى تدريب لتجديد المعلومات وإلى إعادة تجهيز بالمعدات. وعلى الرغم من أنه يجري التخطيط لبعض التدريب، بما في ذلك تدريب ١٥٠ ضابطا في مجال مكافحة الاضطرابات، فإن الثغرات لا تزال واسعة.

٢٨ - وأنشأت الشرطة الوطنية الليبرية فريق تخطيط تشغيلي سيعمل مع شرطة البعثة ولجنة الانتخابات الوطنية للتضير للانتخابات عام ٢٠١١. وبعد الانتخاب الفرعي لمجلس الشيوخ في مقاطعة مونتسيرادو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، قُيِّمت الشرطة الوطنية الليبرية أداءها من أجل إدراج الدروس المستفادة في تخطيطها لعملياتها أثناء انتخابات عام ٢٠١١.

٢٩ - وبعد إنجاز الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الليبرية وتحديد احتياجاتها من المشاريع ذات الأولوية البالغ عددها ١٨ مشروعا، قام وزير العدل، برفقة رئيس الشرطة الوطنية الليبرية، بعرض الخطة في منتدى شركاء ليبريا في مجالي العدل والأمن الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وأعربت بعض الجهات المانحة عن اهتمامها بالمساهمة في تقديم الدعم، إما من خلال ترتيبات ثنائية أو من خلال الصندوق الاستئماني للعدل والأمن الذي أنشئ حديثا ويديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بيد أنه لم يُقدم إلا القليل من الدعم حتى الآن. ولا بد من التعجيل بوتيرة تطورها من أجل أن تكون الشرطة الوطنية الليبرية على استعداد للوفاء بمتطلبات انتخابات عام ٢٠١١، بما في ذلك الحاجة إلى دعم هائل لإعادة بناء وحدة دعم الشرطة، وإنشاء شبكة اتصالات لاسلكية فعالة وتوفير المركبات.

٣٠ - ووضع مكتب الهجرة والتجنيس الصيغة النهائية لخطة التنمية الاستراتيجية الخمسية، وسوف يأخذ قريبا بإجراءات العمل الموحدة في الوكالات. وكذلك حدد المكتب المشاريع ذات الأولوية كيما تمول عن طريق الصندوق الاستئماني لشؤون العدل والأمن. وبالاستعانة

بالمساعدة المقدمة من الجهات المانحة، بدأ المكتب توفير التدريب الأساسي لموظفيه عن طريق دائرة الهجرة بغانا، حيث من المقرر تدريب ٢٠٠ موظف على مدى فترة سنتين. وتخرجت المجموعة الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

باء - تعزيز المؤسسات القضائية والقانونية والسجون

٣١ - لا تزال التحديات قائمة عبر القطاعات القانونية والقضائية والسجون. وما زالت أوجه النقص في القدرات البشرية والهيكل الأساسية والمعدات تمثل أكبر العوائق التي تحول دون قيام قطاع فعال لسيادة القانون. واشتركت وزارة العدل والهيئة القضائية كلتاهما في عملية تخطيط استراتيجي في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، إلا أن التنفيذ كان بطيئاً. وقد تسببت مشاكل داخلية قائمة فيما بين قيادات الجهاز القضائي في إبطاء تنفيذ الخطة الاستراتيجية للجهاز القضائي. واتسم تنفيذ الخطة الاستراتيجية الخاصة بوزارة العدل بالبطء كذلك. وقد أنجز مكتب السجون وإعادة التأهيل خطته الاستراتيجية الفردية في آب/أغسطس ٢٠٠٩، التي تعرض بإيجاز الاحتياجات المتبقية في مجالات الهياكل الأساسية والموظفين والإصلاح التشريعي. وقد عُرضت أولويات الخطة في منتدى شركاء العدالة والأمن المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٣٢ - وانتهى معهد التدريب القضائي من وضع خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات، تشتمل أهدافها على إنشاء برنامج تدريب شامل ومنهجي للموظفين القضائيين، وتعزيز برنامج المنح الدراسية في كلية الحقوق. وانتهى المعهد أيضاً من وضع المنهج الدراسي للتدريب، ويتوقع أن يبدأ في آذار/مارس ٢٠١٠ برنامجه التدريبي للقضاة المحترفين الذي يستغرق ١٢ شهراً. وقد اتخذت تدابير لتعزيز مستوى المساءلة في الجهاز القضائي، مع تقسيم مسؤوليات الرقابة فيما بين قضاة المحكمة العليا. وإضافة إلى ذلك، أُنجزت مشاورات على مستوى البلدان بشأن كيفية تحقيق الاتساق على النحو الأفضل بين النظم القانونية غير الرسمية والرسمية في ليبيريا، وستُعرض نتائج هذه المشاورات في المؤتمر الوطني المعني بنظم العدالة التقليدية في وقت لاحق من هذا العام، وذلك للمساعدة في عملية صنع السياسات الوطنية الأوسع نطاقاً.

٣٣ - فالقضايا المتراكمة في نظام العدالة الجنائية، وارتفاع معدلات الحبس الاحتياطي لا يزالان، يُجِدَّان من إمكانية اللجوء إلى القضاء ويقوّضان من ثقة الجمهور، وفي الوقت نفسه يشكلان ضغوطاً على السجون في البلد. وقد لوحظ تحسن في الاتصالات بين الجهاز القضائي ووزارة العدل فيما يتعلق بهذه المسائل، وشُرع في إجراء عملية استعراض على الصعيد الوطني لجدول القضايا والدعاوى القضائية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

وقُدِّم أيضاً دعم في مجالي اللوجستيات وبناء القدرات إلى مكتب الدفاع العام في إطار مشروع تابع لصندوق بناء السلام جرى إطلاقه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، لنشر محامين للدفاع المجاني في ثماني مقاطعات. وقد نظرت المحكمة الخاصة بالمختصة بجرائم العنف الجنسي والجنساني في ثلاث دعاوى قضائية إجمالاً منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وجرى تدريب لأفرقة الشرطة والادعاء في قضايا العنف الجنسي والجنساني، التي قدمت الأمم المتحدة دعماً لها عن طريق البرنامج المشترك بين الحكومة/الأمم المتحدة المعني بالعنف الجنسي والجنساني.

٣٤ - ورغم أن الأمن في السجون لا يزال يمثل مصدراً رئيسياً للقلق، فقد انخفض عدد حالات الهروب أثناء هذه الفترة. ووقَّعت ست من إجمالي ١٣ حالة هروب في اثنين من السجون، أحدها في سانكيكلي بمقاطعة نيمبا، حيث وقعت مشاكل أمنية متكررة. وجرى تأمين التمويل من صندوق بناء السلام لمعالجة المسائل الأمنية ولتشديد سجن جديد في سانكيكلي، الذي بدأ العمل فيه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ويدعم صندوق بناء السلام أيضاً تدريب ٥٠ موظفاً إضافياً بالسجون، وسيجري توزيعهم بحلول منتصف عام ٢٠١٠. وهؤلاء هم أول مجموعة جديدة من موظفي السجون يجري تدريبها منذ عام ٢٠٠٧. وما زالت مسألة الازدحام إحدى دواعي القلق في سجن منروفيا المركزي، إلا أن مشروع المحكمة المتنقلة يبقى عدد السجناء مستقراً نسبياً. وعلى الرغم من التحسينات الجارية، فلا يزال قطاع الإصلاحات يواجه تحديات رئيسية تتعلق بالتمويل، والهياكل الرئيسية، وملاك الموظفين. وقد كافح القطاع أيضاً لضمان توفير تغذية كافية في السجون منذ آب/أغسطس ٢٠٠٩ عند انتهاء الدعم المقدم من برنامج الأغذية العالمي.

جيم - حقوق الإنسان

٣٥ - أحرزت الحكومة بعض التقدم، بمساعدة شركاء دوليين ودعمهم، باتجاه تحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيريا. وقد أنشئت لجان فرعية، منبثقة من اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك لوضع خطة العمل، وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان، وجمع بيانات متعلقة بحقوق الإنسان. وأُنحِذت خطوات أولية أيضاً لإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بترشيح سبعة مفوضين، ولم يعتمد مجلس الشيوخ ترشيحهم بعد.

٣٦ - وعلى الرغم من أوجه التقدم المحرز هذه، لا يزال هناك عدد من الشواغل الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان. ويوجد اتجاه مثير للقلق من البلاغات بارتكاب أفراد الشرطة وموظفي السجون اعتداءات على السجناء والمحتجزين. وتعرض بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

البلاغات بسوء السلوك على وحدة عدم الامتثال التابعة للشرطة الوطنية الليبرية، ومجلس المعايير المهنية التابع للشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الإصلاحات. بيد أن عمليات التحقيق الداخلية عادة ما تكون بطيئة، وكثيراً ما تتردد السلطات في تبادل المعلومات. ولا تزال الحماية غير الكافية لحقوق الأطفال أيضاً تمثل تحدياً رئيسياً. ويعامل القصر ممن يخالفون القانون معاملة غير ملائمة كنتيجة لعدم فعالية نظام قضاء الأحداث. بيد أنه جرى وضع خطة عمل مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة بغية تطوير نظام فعال لقضاء الأحداث.

دال - دعم سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد

٣٧ - واصلت الحكومة جهودها الرامية لدعم سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، بالرغم من أن تحديات القدرات البشرية المحدودة والهياكل الأساسية غير الكافية ظلت قائمة. وقد أُعيد بناء المباني الإدارية أو إصلاحها في الوقت الحالي في جميع المقاطعات الـ ١٥. ووافق مجلس الوزراء على سياسة اللامركزية والحكم المحلي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. بيد أنه من غير المتوقع نقل السلطات السياسية والمالية والإدارية قريباً، نظر الآن ذلك يتطلب إجراء تعديل دستوري واستفتاء قومي قبل أن يكون تنفيذ السياسة ممكناً. ولا يزال غياب مختلف الوزارات التنفيذية الرئيسية على صعيد المقاطعة يشكل مدعاة للقلق، وبخاصة فيما يتعلق بتقديم خدمات أساسية. ويُتوقع أن تؤدي مبادرات أجريت مؤخراً لمراجعة الرواتب في المقاطعات والأخذ بنظام تجريبي لصرف المرتبات عن طريق مصارف تجارية محلية، إلى تشجيع الموظفين في المقاطعات على إنفاق مزيد من الوقت في وظائفهم.

٣٨ - واجتمعت بانتظام اللجان التوجيهية لتنمية المقاطعات، والمنشأة للاضطلاع بتنسيق ورصد تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر والخطط الإنمائية للمقاطعات، بالرغم من أن مقاطعات كثيرة واجهت مشاكل في حضور الاجتماعات من جانب وزارات تنفيذية. ويُتوقع أن تقوم اللجان، التي تضم المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من شركاء التنمية، بتعزيز الملكية الوطنية لجهود الإنعاش والتنمية.

٣٩ - ولا تزال الهياكل الأساسية تمثل تحدياً رئيسياً إذ إن الأمطار الغزيرة تجرف الإصلاحات وتنتشر القاذورات بالطرق بسهولة، ولا يمكن القيام بأعمال الإصلاح إلا أثناء الستة أشهر التي تمثل الموسم الجاف. وبالنظر إلى التعقيد الذي تنسم به مشاريع إصلاح الطرق، والموارد المالية المحدودة وانخفاض قدرات التنفيذ المحلية للحكومة، يصعب تنظيم العناصر الضرورية مسبقاً وإحراز تقدم ملموس في خلال فترة التنفيذ القصيرة. ولم ينفذ بعد الاتفاق الذي وقّعه الحكومة والبنك الدولي بقيمة ٢,٨ مليون دولار لتحسين مسافة ٧٩ كيلومتراً من طريق بليبو - باركليفل، الذي يربط مقاطعتي ماريلاند وجراند كرو.

هاء - إدارة الموارد الطبيعية

٤٠ - ويشير كلٌّ من تقرير البعثة الاستعراضي لعملية كيمبرلي، الذي أُنجِز في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وتقرير فريق الخبراء عن ليبريا، الذي قُدِّم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، إلى أن تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ لم يُحرز تقدماً كافياً. وأثيرت شواغل محدّدة هي ضعف مراقبة المكتب الحكومي لقطاع تعدين الماس وتجارة الماس، وكذا رقابته لمناطق التعدين. وعقب تلقي فرقة العمل الرئاسية المعنية بالماس لهذين التقريرين، قررت أن تكتفّ أعمالها وأن تدرس الكيفية التي يمكن بها تنفيذ التوصيات الواردة من الهيئتين. ويُتَوَقَّع أيضاً أن تعيد فرقة العمل تشكيل نفسها لتصبح لجنة الرقابة على المعادن النفيسة بهدف توفير منبر للحوار والرقابة على الإدارة في قطاع المعادن النفيسة. وسترصد اللجنة تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ وتطبيقه في ليبريا، وستتولى الرقابة على إجراءات تصدير الذهب. وسيوسَّع نطاق عضويتها ليشمل جميع الوزارات المعنية، والمجتمع المدني، والشركاء في مجال الصناعة والشركاء الدوليين.

٤١ - وفي قطاع الحراجة، صدّقت الهيئة التشريعية على أربعة عقود إضافية لإدارة الغابات، ليصبح بذلك مجموع العقود واسعة النطاق التي لها مخصصات إلى سبعة عقود، تغطي حوالي مليون هكتار. بيد أن تنفيذ العقود اتسم بالبطء، مما أدى إلى عدم وفاء الحكومة بإسقاطها السنوية للإيرادات والوظائف المتعلقة بالقطاع. وأقرّت الهيئة التشريعية أخيراً قانون حقوق المجتمع فيما يتعلق بأراضي الحراجة، ويرمي إلى تمكين المجتمعات المحلية من الاشتراك في إدارة واستغلال موارد الغابات على نحو مستدام. وأحرز البلد تقدماً أيضاً في المفاوضات مع المفوضية الأوروبية بشأن وضع اتفاق شراكة طوعية يسمح بتصدير الخشب الليبري إلى أوروبا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، جرى شحن أول شحنة من الخشب - منذ إقرار قانون إصلاح الغابات الجديد في عام ٢٠٠٦ ورفع الجزاءات - من ليبريا إلى هونغ كونغ بالصين.

٤٢ - ولا يزال إنتاج المطاط يمثل مصدراً رئيسياً لفرص العمل والإيرادات في ليبريا. وقد تحسنت الحالة في مزارع المطاط بدرجة كبيرة أثناء الفترة، مع معالجة مسائل قائمة منذ أمد بعيد في مزرعتي غوثري وسينوي. وبعد ثلاث سنوات ونصف من الإدارة المؤقتة، جرى تسليم مزرعة غوثري رسمياً إلى شركة خاصة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويمثل عقد الامتياز استثماراً ضخماً عبر أربع مقاطعات، ولاقى ترحيباً من المجتمعات المحلية، التي تعقد آمالاً كبيرة على ما سيسفر عنه من فرص عمل وإيرادات. وأيضاً، جرى توقيع اتفاق إدارة مؤقتة في مزرعة سينوي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، التي وضع استغلال المطاط فيها

استغلالاً غير رسمي المجتمعات المحلية في خلاف مع إدارة المقاطعة. وهذا الاتفاق سيضفي طابعاً رسمياً على العمليات إلى أن يمكن إجراء تقديم للعروض على نحو شفاف حالما يجري تسوية النزاع بشأن الملكية القانونية للمزرعة. وفي الوقت الحالي، لا تخضع أي من المزارع الليبرية لسيطرة جماعات من المحاربين السابقين أو غيرها من الجماعات غير الرسمية، مما يمثل نقطة تحول رئيسية على طريق تنمية القطاع.

واو - الحوكمة

٤٣ - اعتمدت الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ عدداً من الاستراتيجيات والسياسات لضمان التنفيذ الفعال لاستراتيجية الحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، أقر مجلس الوزراء سياسة اللامركزية والحكم المحلي التي قدمتها لجنة الحكم.

٤٤ - وتم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ تعزيز عملية إصلاح الخدمة المدنية من خلال شروع ثمانية لجان للإصلاح الداخلي في عملها المتعلق بتخطيط الإصلاحات المؤسسية والإشراف عليها. وكانت الإصلاحات المتعلقة بالرواتب وفتات العمل، واستخدام بطاقات لتحديد الهوية بواسطة السمات البيولوجية، تشكل بعضاً من التدابير التي تمت الموافقة عليها لتصحيح الخدمة المدنية ومعالجة عدم الدقة التي تشوب كشوف المرتبات.

٤٥ - ويُعد إنشاء مفوضية الأراضي في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وقيام رئيسة الجمهورية بتعيين مفوضيها لاحقاً، خطوة هامة نحو معالجة مصدر رئيسي من مصادر الصراع. وكُلفت المفوضية باقتراح سياسات وقوانين وبرامج الإصلاح الزراعي والدعوة لها وتنسيقها، ولكنها لا تملك صلاحيات البت في المنازعات أو صلاحيات تنفيذية. وفي حين تتواصل الإصلاحات الأخرى، إلا أنه لا يزال يتعين إضفاء الصبغة الدستورية على فرقة العمل المعنية بمراجعة الدستور ولجنة إصلاح القوانين، اللتان أنشئتتا في عام ٢٠٠٩، ووضعهما موضع التنفيذ.

٤٦ - وقامت السلطة التشريعية بسن تشريعات لإدارة مالية سليمة بغرض إنعاش الاقتصاد الليبري. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩ وقّعت الرئيسة على القانون العام لإدارة المالية لعام ٢٠٠٩، مما يشكل خطوة هامة نحو بلوغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وباتهاء برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد، يتركز الاهتمام الآن على ترتيبات ما بعد البرنامج، وعلى وضع استراتيجية لضمان التقيد ببرامج الإدارة الاقتصادية بعد بلوغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في منتصف عام ٢٠١٠. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وبالتشاور مع ممثلي الحكومة، قدم الفريق الفني للبرنامج ورقة مفاهيم إلى رئيسة الجمهورية اقترح فيها نموذجاً للحكومة الشاملة وتنمية القدرات المؤسسية.

زاي - جهود مكافحة الفساد

٤٧ - على الرغم من أن جهود مكافحة الفساد كانت تتصدر الخطة السياسية، إلا أن هناك تحديات مستمرة لمكافحة الفساد، وخصوصاً في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. ولا تزال مدونة قواعد السلوك الخاصة بقانون الموظفين العموميين، وهي ضرورية للمحاكمة في قضايا المخالفات المالية من جانب المسؤولين الحكوميين، تنتظر البت من جانب الهيئة التشريعية بعد أن قامت رئيسة الجمهورية بتقديمها إليها في عام ٢٠٠٧. ولم يلتزم الكثير من المسؤولين، وخصوصاً أعضاء الهيئة التشريعية، بالمهلة المحددة للإفصاح عن ممتلكاتهم الشخصية. وقد أصدرت الرئيسة في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أمراً تنفيذياً بسنّ قانون المبلغين عن المخالفات، والذي سيُقدم إلى الهيئة التشريعية في دورتها الجديدة.

٤٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أكملت اللجنة العامة لمراجعة الحسابات عملها الميداني في مراجعة الحسابات وهي تعكف الآن على وضع اللمسات الأخيرة على مشاريع تقارير عن وزارات التعليم، والمالية، والصحة، والأراضي، والمناجم والطاقة، والأشغال العامة للسنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨. كما أكملت اللجنة أيضاً العمل الميداني للمراجعة المحاسبية القضائية الخاصة بإدارة المقاطعة/مشاريع التنمية بالمقاطعة، بغرض كشف المخالفات المزعومة. بيد أن التحديات في الإشراف على عمليات مراجعة الحسابات لا تزال قائمة، ولم تؤد أيًا من النتائج التي توصلت إليها اللجنة حتى الآن إلى إجراء محاكمة.

٤٩ - ولقد حققت اللجنة الليبرية لمكافحة الفساد في أربع قضايا من قضايا الفساد البارزة، بما فيها قضية أوصي بأن تتولى إجراءات المحاكمة فيها وزارة العدل ذاتها. فقد وُجد أن أحد عقود شركة تكرير النفط الليبرية ينتهك قانون المشتريات والامتيازات العامة. ونتيجة لذلك قامت رئيسة الجمهورية بفصل مدير الشركة. وبالمثل، تم فصل جميع مفوضي هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية الليبرية لمخالفات مالية مزعومة. واستقال وزير الإعلام من منصبه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بمجرد أن أفيد بأن اللجنة العامة لمراجعة الحسابات قد انتهت من مراجعة الحسابات، وخُلصت إلى أن الوزير احتال على الحكومة بما يقرب من ٣٦٠.٠٠٠ دولار، وأوصت بمحاكمته جنائياً.

٥٠ - ووضعت مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية في ليبيريا الصيغة النهائية لمشروع تقرير التسوية الثاني في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وبدأت استعدادها لنشره. وقد تأخر مشروع التقرير بسبب التأخر في تقديم التقارير عن مدفوعات وإيرادات الشركات التي تمت مراجعتها من قبل الوزارات والوكالات المعنية. وفي الوقت نفسه، فإنه لا يزال يتعين

إجراء تحقيق كامل في مختلف الفروق بين المدفوعات والإيرادات التي ظهرت في تقرير التسوية الأول الذي صدر في شباط/فبراير ٢٠٠٩ وإيجاد حل لها.

حاء - أنشطة صندوق بناء السلام

٥١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إحراز تقدم بشأن الـ ٢٤ مشروعاً التي يجري تمويلها من صندوق بناء السلام للعمل من أجل المصالحة الوطنية وإدارة الصراعات، وتعزيز السلام وتسوية النزاعات، وتعزيز قدرة الدولة على توطيد السلام. وقد تم التصديق على برنامج للمنح الصغيرة لتمويل المبادرات المحلية والمجتمع المدني، وهناك أكثر من ١٠٠ من المقترحات هي الآن قيد نظر اللجنة التوجيهية للموافقة عليها. كما تم التصديق أيضاً على تقديم الدعم في حالات الطوارئ من صندوق بناء السلام في آب/أغسطس ٢٠٠٩ لتعزيز الأمن في اثنتين من السجون. ومن المقرر إجراء تقييم منتصف المدة لجميع المشاريع في شباط/فبراير ٢٠١٠، في حين أن التقييم النهائي المستقل، المقرر أن يجري في النصف الثاني من عام ٢٠١٠، سيقيم التأثير الاستراتيجي الأوسع على نطاق البرنامج بكامله.

طاء - الحالة الإنسانية

٥٢ - يتطلب انسحاب المنظمات الإنسانية وما يعقبه من نقل للمسؤوليات إلى الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة، الرصد الدقيق للتحديات والاحتياجات المتبقية. ولا يزال أكثر من ٦٤ ٠٠٠ لاجئاً ليبرياً باقين في بلدان اللجوء، في حين أن ما مجموعه ١٦٩ ٠٧٢ لاجئاً عادوا إلى ليبريا منذ عام ٢٠٠٤.

ياء - التكامل والتخطيط للفترة الانتقالية

٥٣ - لا يزال تحسين التكامل والترابط بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري يشكل أولوية خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير. ولقد عملت آليات مثل فريق التخطيط الاستراتيجي، الذي يرأسه ممثلي الخاص، ويحضره رؤساء أقسام بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ووكالات الأمم المتحدة، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، كأدوات لتحقيق تقدم في الجهود المتكاملة للأمم المتحدة. وكانت الأفرقة المتكاملة للاتصالات، والعمليات، والبرمجة تجتمع بانتظام، بالإضافة إلى أفرقة العمل الخمس ذات الصلة بنتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهي (السلام والأمن، والإنعاش الاقتصادي، والحوكمة وسيادة القانون، والبنية التحتية والخدمات الأساسية، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز). وعقب صدور قرار مجلس الأمن ١٨٨٥ (٢٠٠٩)، تم استعراض إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ليشمل النقاط المرجعية

لدعم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وخفضها تدريجياً وانسحابها، وعلى وجه التحديد النقاط المرجعية الأساسية المتعلقة بالأمن، وتوطيد سلطة الدولة والانتخابات.

٥٤ - وتم إنشاء فريق عمل تابع للفريق المتكامل للانتقال والتصميم، والذي يتألف من موظفين بفريق الأمم المتحدة القطري والبعثة ليقوم بوضع خطة شاملة للإجراءات المستقبلية للأمم المتحدة في ليبيريا، حسبما هو مطلوب في قرار مجلس الأمن ١٨٨٥ (٢٠٠٩). وسيركز الفريق على العناصر الفنية والتنفيذية على حد سواء، مثل فهرسة الموارد وابتداع استراتيجيات للتسليم من البعثة إلى كيانات وطنية أو إلى وكالات الأمم المتحدة. وقد عُقد يومي ٢٦-٢٧ كانون الثاني/يناير معتكف ضم الإدارة العليا للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بغرض الاتفاق على خطة لضمان الانتقال الفعال خلال مرحلة الخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وزيادة الاتساق من أجل "توحيد الأداء". ومن المتوقع أن تقترح حكومة ليبيريا أن تصبح ليبيريا من البلدان الممتثلة لمبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة".

رابعاً - المسائل الشاملة لعدة قطاعات في إطار البعثة

ألف - الإعلام

٥٥ - عملت البعثة بشكل وثيق مع الحكومة والشركاء غير الحكوميين للمساعدة في تنفيذ حملات لمكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ولدعم حملة استراتيجية الحد من الفقر المعنونة 'رفع ليبيريا'. ويتم تقديم الدعم أيضاً إلى الشرطة الوطنية الليبيرية، ليعكس تحسُّن قدرتها على مكافحة الجريمة، ولتحسين صورتها العامة، وتعزيز الوعي العام بشأن سيادة القانون. واستمرت البعثة ووكالات الأمم المتحدة في تشجيع مفهوم 'وحدة العمل في الأمم المتحدة' على مواقع الإنترنت وإذاعة البعثة، مؤكدة على أن الأمم المتحدة تعمل بمبدأ "توحيد الأداء" إزاء الليبيريين. وتبقى إذاعة البعثة هي المخططة الإذاعية الوحيدة في ليبيريا التي تغطي البلد برمته.

باء - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٦ - استمر تقديم التدريب في مجال التوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه، وتوعية أفراد حفظ السلام التابعين للبعثة الذين تم نشرهم حديثاً. وبالإضافة إلى ذلك تم توفير خدمات الفحص بشأن الفيروس بصفة طوعية وسرية، كما تم توفير الواقيات الذكرية والأنثوية، وإسداء المشورة، ومجموعات لوازم الوقاية بعد التعرض للفيروس.

جيم - المسائل الجنسانية

٥٧ - واصلت الحكومة جهودها لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني وآليات تمكين المرأة. وقد دعمت البعثة الحكومة للمصادقة على السياسة الجنسانية الوطنية التي توفر مبادئ توجيهية عامة لمعالجة عدم المساواة والتمييز بين الجنسين. وقامت البعثة بتحليل القوانين التي تغطي ثمانية مجالات حاسمة بالنسبة للمرأة، وقدمت المشورة بشأن الكيفية التي يمكن بها للحكومة إضفاء الطابع المؤسسي على المساواة بين الجنسين من خلال النظر في التزامات ليريا بموجب القوانين والمعاهدات الوطنية والإقليمية والدولية. وعلى الرغم من أن هذه المبادرات تشكل خطوة إلى الأمام، إلا أن قدرات الحكومة ومساءلتها لا يزالان يمثلان تحديين رئيسيين.

٥٨ - وواصلت البعثة تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ ولاية البعثة من خلال الدورات التدريبية، ومناقشات أفرقة التركيز، واستعراض خطط عمل أقسام البعثة، وتقييمات سياسات وممارسات البعثة.

دال - سلوك أفراد البعثة وانضباطهم

٥٩ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليريا جهودها لضمان الامتثال الصارم لسياسي القائمة على عدم التسامح إطلاقاً في ما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين وذلك بالتركيز بصفة رئيسية على التدابير الوقائية، مثل التدريب والتوعية والتنبيهات العادية بشأن المحظورات. ولقد اجتاز حوالي ١٠٠ ٢ من موظفي الأمم المتحدة دورات توجيهية وتنشيطية بشأن السلوك العام والانضباط، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيين، مع التركيز بصفة خاصة على مسؤولية الإداريين و/أو القادة في تحديد سوء السلوك الخطير، والوقاية منه، والرد عليه. وأجرت البعثة أيضاً دورة تدريبية لمراكز التنسيق المعنية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين لجميع فئات الموظفين. وتم الاضطلاع بمبادرات لبناء القدرات من أجل زيادة التوعية في المجتمعات المحلية التي تعيش بالقرب من مرافق الأمم المتحدة بغرض زيادة فعالية الآليات المجتمعية للإبلاغ عن الانتهاكات.

٦٠ - وتم إبلاغ البعثة عن ثمانية من حالات سوء السلوك الخطير، بما في ذلك ستة ادعاءات بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. وأنخفض العدد الكلي لحالات سوء السلوك البسيطة التي تورط فيها موظفون تابعون للبعثة من ١٢٢ حالة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ١٠٤ حالات. ولكن، لا تزال أنواع معينة من الانتهاكات مثل السرقات الصغيرة، ولا سيما سرقة الوقود وقطع غيار المركبات، مستمرة.

هاء - أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة

٦١ - يعد السطو المسلح، وعنف الغوغاء، وحوادث السير، والأمراض من بين التهديدات الأكثر شيوعاً لأمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها. وانخفاض في الفترة المشمولة بالتقرير العدد الكلي لحوادث السطو تحت تهديد السلاح. ومع ذلك، كانت هناك ١٧ حادثة استُهدف فيها موظفون تابعون للأمم المتحدة، وحادثتان استُهدف فيهما موظفون تابعون لمنظمات غير حكومية دولية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم اختطاف موظفة وطنية تابعة لإحدى المنظمات غير الحكومية الدولية واحتجزت لمدة ١٨ ساعة. وأُطلق سراحها في حالة جيدة. ولم يتم التبليغ عن قتلى تابعين للأمم المتحدة في حالات استهداف جنائي.

٦٢ - وخلال الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٠، توفي ثلاثة موظفين وطنيين، وستة من جنود البعثة، وأحد ضباط الشرطة التابعين للبعثة، وأحد الموظفين المدنيين الدوليين لأسباب مثل المرض والغرق.

خامسا - نشر البعثة

العنصر العسكري

٦٣ - بلغ القوام العسكري لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، في ١ شباط/فبراير ٢٠١٠، ٩ ٣٦٠ فرداً، منهم ٩ ١٥٠ جندياً و ١٢٦ مراقباً عسكرياً و ٨٤ ضابطاً أركاناً. وهناك ٢٥٠ امرأة في القوة.

٦٤ - ووفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ١٨٨٥ (٢٠٠٩)، تُجري البعثة حالياً المرحلة الثالثة من عملية الخفض التدريجي. وستتم إعادة كتيبة واحدة من إثيوبيا وثلاث طائرات هليكوبتر هجومية من أوكرانيا إلى أوطانها بحلول شباط/فبراير ٢٠١٠، وستتبعها في الإعادة إلى الوطن كتيبة من بنغلاديش، و ٧٢ ناقلة جنود مدرعة في نهاية أيار/مايو ٢٠١٠. كما أن الوحدات الأخرى ستُقلص من عدد أفرادها أثناء فترات التناوب العادية للامتثال للخفض الكامل لما مجموعه ٢ ٠٢٩ من الأفراد العسكريين بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠.

٦٥ - وعند الانتهاء من المرحلة الثالثة من الخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، سيصبح القوام العسكري المأذون به للبعثة ٧ ٩٥٢ فرداً في ليبيريا. وستبقى قوة البعثة منتشرة في قطاعين، بكل منهما ثلاث كتائب مشاة. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون مقر قوة الرد السريع، التي هي بحجم كتيبة، في منروفيا، وفي قاعدتين متقدمتين من قواعد العمليات المتاخمة لطرق المواصلات الرئيسية ولحدود كل من غينيا وكوت ديفوار. وعملاً بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٨٨٥ (٢٠٠٩)، فإن إدارة عمليات حفظ السلام تعكف على استعراض

قواعد الاشتباك ومفهوم عمليات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لجعلها متماشية مع أحكام القرار. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكرت في رسالتي المؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/699)، فإن قوة الحراسة العسكرية التي قوامها ٢٥٠ فرداً، والتي جرى نشرها في المحكمة الخاصة لسيراليون، ستُخفّض إلى ١٥٠ فرداً بنهاية شباط/فبراير ٢٠١٠.

عنصر الشرطة

٦٦ - في ١ شباط/فبراير ٢٠١٠، بلغ قوام قوة الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ١٣٥١ فرداً من أصل الحد الأقصى المأذون به وقدره ١٣٧٥ فرداً، من ضمنهم ١٩٧ امرأة. ويشمل القوام الحالي لهذه القوة في الميدان ٤٦٢ مستشاراً لشؤون الشرطة، و ١٤ مستشاراً لشؤون الهجرة، و ٣١ موظفاً من موظفي السجون، و ٨٤٤ شرطياً في سبع وحدات للشرطة المشكّلة. وهناك ثلاث وحدات للشرطة المشكّلة منتشرة في منروفيا؛ وواحدة في بوكانان؛ وواحدة في زويدرو؛ وواحدة في فوينجاما.

٦٧ - وقوة الشرطة التابعة للبعثة بصدد استعراض نشر أفرادها من أجل تخصيص أفضل للموارد وتوفير للمساعدة الاستشارية والدعم التنفيذي على نحو أكثر كفاءة للشرطة الوطنية الليبيرية بغرض تنفيذ خططها الاستراتيجية. إلا أن البعثة لا تزال تحتاج إلى أفراد خبراء في شؤون الشرطة في عدد من المجالات المحددة لكي تتمكن من القيام بذلك بفعالية.

ملاحظات

٦٨ - على الرغم من أن ليبيريا تواصل إحراز تقدم نحو توطيد السلام وتعزيز الاستقرار، فإنها لا تزال هناك تحديات جسيمة تعترض سبيل تطوير مؤسسات الأمن وسيادة القانون في البلد الذي تتوقف عليه استراتيجية انسحاب البعثة. وإلى جانب كفاءة تشغيل أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية بصورة مستقلة، فإنه من المهم أن تضاعف ليبيريا جهودها في مجال سيادة القانون. وفي هذا الصدد، فإنه من الأهمية بمكان أن تواصل ركيزة الحكم الرشيد وسيادة القانون إحراز التقدم نحو منجزات مستهدفة حيوية وأن تواصل وزارة العدل والسلطة القضائية تعزيز نظام العدالة الجنائية. وينبغي أن يشمل ذلك معالجة المجالات المتقاطعة على غرار النسبة الكبيرة من السجناء في الحبس الاحتياطي التي لا تطرح فقط تحديات جسيمة لنظام السجون، بل تسهم في تكوين فكرة سلبية عن نظام العدالة لدى الجمهور. وقد أثبت بعض المبادرات، على غرار مشروع نشر محكمة متنقلة في سجن منروفيا المركزي، عن نجاحه، ولكنه لا يشكل سوى حل جزئي وينبغي أن يتسع نطاقه تدريجياً إلى جميع أرجاء

البلد. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يساعد إطلاق معهد للتدريب القضائي يعمل بشكل كامل في توفير أساس متين لبناء قدرات قطاع العدل في المدى الطويل.

٦٩ - وإنني أحث الحكومة على اتخاذ خطوات أيضاً لاعتماد تشريعات من أجل إضفاء طابع مؤسسي على هيكل الأمن القومي. وعلاوة على ذلك، ستحتاج كفالة نجاح إصلاح قطاع الأمن في ليريا إلى استمرار الجهات المانحة بتقديم الدعم للشرطة الوطنية الليبرية والأجهزة الأمنية الأخرى. وإنني ألاحظ بأن اهتمام الجهات المانحة كان كبيراً في أعقاب منتدى شركاء العدل والأمن الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر، إنما لم يتحقق حتى الآن سوى القليل من المساعدة الملموسة. ولذلك، أحث البلدان المانحة على زيادة دعمها للشرطة الوطنية الليبرية، ولا سيما الدعم الذي يرمي إلى إنشاء شبكة اتصالات ونظام لصيانة أسطول السيارات يتميزان بالكفاءة؛ وزيادة النقل، وتشجيع تشييد المرافق؛ وتعزيز قدرات خدمات الطب الشرعي؛ وتحسين نظام تدريب الموظفين. وهناك حاجة أيضاً إلى موظفين يتمتعون بمهارات متخصصة يمكنهم تقديم المساعدة التقنية في المجالات التنفيذية الرئيسية. بما فيها حماية المرأة والطفل، والتحقيق في الجرائم، والاستخبارات الجنائية. ومن المجالات الأخرى الهامة أيضاً المالية والموارد البشرية والتنمية الاستراتيجية. وسيحتاج قطاع القضاء إلى دعم كبير من الجهات المانحة لمعهد التدريب القضائي ومؤسسات التعليم القانوني، إلى جانب تجديد الهياكل الأساسية للمحاكم ولا سيما خارج منروفيا. وفي ما يتعلق بنظام السجون، تم تحديد بناء سجن مركزي جديد في منروفيا عوضاً عن المبنى المكتظ والمزري القائم باعتباره أولوية تحتاج إلى مساعدة الجهات المانحة.

٧٠ - ويعد اضطلاع الحكومة بالمسؤولية عن مواصلة تطوير القوات المسلحة الليبرية خطوة رئيسية نحو اضطلاع السلطات الوطنية تدريجياً بمسؤوليات الأمن. ومن المتوقع أن يزيد الجيش الجديد التدريب المشترك مع البعثة في السنة القادمة. ويحتاج الحفاظ على القوات المسلحة الليبرية الجديدة إلى تخطيط موسع وإلى التزام الشركاء الدوليين في المدى الطويل. ويتعين أن تواصل الحكومة تحديد مهمة القوات المسلحة الليبرية ونشرها، ومواصلة تدريب هيئة ضباطها وتوجيهها. وفي الوقت نفسه، تثير الحوادث التي تتعلق بعصيان أفراد القوات المسلحة الليبرية الشواغل ويتعين بذل المزيد من الجهود لكفالة التصدي للسلوك غير اللائق، وهو من رواسب الاعتداءات السابقة التي كان يرتكبها أفراد الأمن. وسوف يتطلب ذلك إنشاء إطار إداري وتنظيمي فعال في القوات المسلحة الليبرية يتم تنفيذه على جميع المستويات بصراحة وشفافية وعدل. كما سوف يتطلب المزيد من الفعالية في إدارة وزارة الدفاع للقوات المسلحة الليبرية، بالإضافة إلى تعزيز الرقابة المدنية على القوات المسلحة.

٧١ - ومع إصدار النسخة المحررة النهائية لتقرير لجنة الحقيقة والمصالحة، آن الأوان لكي تحدد ليبريا النهج الذي تعترزم أن تسلكه نحو تحقيق المصالحة. وقد تميز النقاش الوطني بشأن سبل المضي قدماً بطابعه الإيجابي والمشاورات التي أجراها أعضاء الهيئة التشريعية بشأن التقرير وتوصياته هي موضع ترحيب. وإني أحث على مواصلة الحوار البناء في المجتمع الليبري بشأن النهج الذي يتعين اتباعه في ما يتعلق بتوصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وأشجع أيضاً الليبريين على الاعتراف بأهمية معالجة الأسباب الجذرية للذراع عن طريق كفاءة أداء الآليات الأخرى للإصلاح المؤسسي لوظيفتها، على غرار لجنة الأراضي ولجنة إصلاح القوانين.

٧٢ - ومن المهم أن يتخذ مجلس الشيوخ إجراءات بشأن المرشحين لعضوية اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بأسرع ما يمكن. وستكون هذه اللجنة السبيل إلى إنشاء مؤسسة لحقوق الإنسان يمكن للجمهور الوصول إليها، وستؤدي دوراً مهماً في دعم حكومة ليبريا وتمكينها من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان. وستوفر أيضاً المتابعة المؤسسية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

٧٣ - وأعاد المعتكف الذي عقده مجلس الوزراء في آب/أغسطس ٢٠٠٩ تنشيط الإحساس بالملكية الوطنية لاستراتيجية الحد من الفقر في جميع الوزارات والأجهزة. وساعد إصدار دورات تخطيط مدتها ٩٠ يوماً في كفاءة إحراز تقدم كبير بشأن المنجزات المستهدفة التي تأخر موعد استحقاقها. وعلى نحو مماثل، أسهم كل من استعراض الركائز وتخصيص منجزات مستهدفة فردية لأنشطة تعاقبية يمكن تحقيقها، وإسناد المسؤوليات إلى كيانات حكومية معينة في إحراز التقدم. بيد أنه لا يجب أن تغيب عن بال الحكومة الأهداف التراكمية التي يجب تحقيقها في نهاية استراتيجية الحد من الفقر في عام ٢٠١١ بالتركيز فقط على الإجراءات القصيرة الأجل. وقد أثرت أوجه العجز في الإيرادات سلباً على جميع ركائز استراتيجية الحكومة للحد من الفقر، مما وضع جدول أعمالها المتعلق بالتنمية والإصلاح تحت الضغط. ومن الحيوي أن تستمر المساعدة المالية الدولية في كفاءة مواصلة الحكومة مسارها لبلوغ الأهداف المحددة في استراتيجية الحد من الفقر.

٧٤ - ويتعين النظر في التشريعات الانتخابية الوطنية في الدورة التشريعية الجديدة. ويشكل إقرار مجلسي البرلمان لمشروع قانون حدود الدوائر الانتخابية خطوة أولى هامة، على الرغم من أنه لا يزال يتعين معالجة عدد من التعديلات الدستورية. وقد شكلت الانتخابات الفرعية لمجلس الشيوخ في تشرين الثاني/نوفمبر بمقاطعة مونتسيرادو اختباراً جيداً للجنة الانتخابات الوطنية من أجل إثبات قدرتها على إدارة انتخابات وطنية، وتبيان المجالات التي يتعين إدخال تحسينات عليها. وإنه لأمر يستحق الثناء أن تقوم لجنة الانتخابات الوطنية بالتصدي لأوجه قصورها. أما وقد أجريت الاستعراضات الداخلية للانتخابات الفرعية والإعادة مع أصحاب

المصلحة الرئيسيين، فإنه سيتعين على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم على وجه السرعة لتعزيز قدرات اللجنة. وستستخدم الأمم المتحدة أيضاً مساعيها الحميدة، على النحو المطلوب، لتيسير الحوار بين الأطراف السياسية الفاعلة في الأشهر المقبلة.

٧٥ - ويتعين اتخاذ المزيد من الإجراءات المتضافرة من أجل التصدي للفساد في ليبيريا. وقد أحرز تقدم على صعيد إنشاء اللجان و سنّ السياسات، إنما لا بد من السعي على نحو فعال إلى تنفيذ توصيات تقارير مراجعة الحسابات والمتابعة بشأن الأدلة التي تم الكشف عنها في تحقيقات أخرى، ويشمل ذلك المحاكمة عند الاقتضاء. ولا تؤثر نظرة الجمهور إلى تفشي الفساد بين المسؤولين المنتخبين والمعينين على مكائهم في دوائرهم الانتخابية ولدى الجمهور الأوسع نطاقاً فحسب بل الأهم من ذلك أنها تقوض الثقة في التزام الحكومة بالحكم الرشيد وسيادة القانون.

٧٦ - ولا تزال الحالة هشة في منطقة نهر مانو. وقد ينتشر عدم الاستقرار عبر الحدود ويزعزع المنطقة دون الإقليمية الهشة، وقد يعيق، مع اقترانه بالنتائج الإنسانية المحتملة لتنقل السكان بأعداد كبيرة، الكثير من الجهود التي تبذلها ليبيريا في مجال بناء السلام والتنمية. وعلاوة على ذلك، فإنه من دواعي القلق إمكانية زيادة الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود، بما فيها الاتجار بالمخدرات. ومع خفض قوام البعثة، سيتعين على الحكومة أن تضع تدابير، بالتعاون مع البلدان المجاورة، لمعالجة الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود وردعها.

٧٧ - وتواصل البعثة الرصد عن كثب للتقدم المحرز في تحقيق مقاييس تدعيمها، وخفض قوامها، وانسحابها، ولا سيما المقاييس الرئيسية المتصلة بالتحضيرات لانتخابات عام ٢٠١١ وبناء القدرات في قطاع الأمن في ليبيريا. وترد هذه المقاييس في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي يشكل إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل من أجل ليبيريا. وسيكون العمل من أجل مواصلة صقل اتساق أنشطة الأمم المتحدة في ليبيريا أساسياً أثناء وضع الخطط الانتقالية واستراتيجيات الانسحاب التي باشرت البعثة مشاورات بشأنها مع الحكومة. وسيكون من المهم كفاءة الأثر المستمر للأمم المتحدة طوال مرحلة خفض قوام البعثة.

٧٨ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاصة في ليبيريا، إلين مارغريت لويج، وللأفراد المدنيين والنظاميين للبعثة لتفانيهم في دعم جهود توطيد السلام في ليبيريا. وأعرب عن امتناني بشكل خاص للبلدان المساهمة بقوات شرطة وبوحدات عسكرية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وفريق الاتصال الدولي لليبيريا، ووكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، لإسهاماتها والتزامها بعملية توطيد السلام في ليبيريا.

مرفق

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا: قوام القوة العسكرية وقوة الشرطة في ١ شباط/فبراير ٢٠١٠

البلد	المراقبون العسكريون	العنصر العسكري			الشرطة المدنية
		ضباط أركان	أفراد القوات	المجموع	
الاتحاد الروسي	٢	صفر	صفر	٢	صفر
إثيوبيا	٧	٤	١٤٧	١٥٨	صفر
الأرجنتين	صفر	صفر	صفر	صفر	٩
الأردن	٤	٥	١١٥	١٢٤	٢٥٦
إكوادور	٢	١	صفر	٣	صفر
ألمانيا	صفر	صفر	صفر	صفر	٥
إندونيسيا	١	صفر	صفر	١	صفر
أوروغواي	صفر	صفر	صفر	صفر	٣
أوغندا	صفر	صفر	صفر	صفر	١٧
أوكرانيا	٢	٢	٢٧٧	٢٨١	١٩
أيسلندا	صفر	صفر	صفر	صفر	٢
باراغواي	٢	١	صفر	٣	صفر
باكستان	٧	١٠	٣٠٦٨	٣٠٨٥	٢٧
البرازيل	٢	٢	صفر	٤	صفر
بلغاريا	٢	صفر	صفر	٢	صفر
بنغلاديش	١٣	٧	٢٣٢٧	٢٣٤٧	١٩
بنن	٢	١	صفر	٣	صفر
البوسنة والهرسك	صفر	صفر	صفر	صفر	١٣
بولندا	٢	صفر	صفر	٢	٣
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٢	صفر	صفر	٢	صفر
بيرو	٢	٢	صفر	٤	صفر
تركيا	صفر	صفر	صفر	صفر	١٧
توغو	٢	١	صفر	٣	صفر
جامايكا	صفر	صفر	صفر	صفر	١

البلد	المراقبون العسكريون	العنصر العسكري			الشرطة المدنية
		ضباط أركان	أفراد القوات	المجموع	
الجيل الأسود	٢	صفر	صفر	٢	صفر
الجمهورية التشيكية	صفر	صفر	صفر	صفر	٥
جمهورية كوريا	١	١	صفر	٢	صفر
جمهورية مولدوفا	٢	صفر	صفر	٢	صفر
الداغرك	٢	١	صفر	٣	صفر
رواندا	صفر	صفر	صفر	صفر	٥
رومانيا	٢	صفر	صفر	٢	صفر
زامبيا	٣	صفر	صفر	٣	١٦
زمبابوي	٢	صفر	صفر	٢	٣٠
سري لانكا	صفر	صفر	صفر	صفر	١١
السلفادور	٢	صفر	صفر	٢	٦
السنغال	١	٢	صفر	٣	صفر
السويد	صفر	صفر	صفر	صفر	١٥
صربيا	٤	صفر	صفر	٤	٦
الصين	٢	٦	٥٥٨	٥٦٦	١٤
غامبيا	٢	صفر	صفر	٢	٢٠
غانا	٨	٧	٧٠٠	٧١٥	٣٠
فرنسا	صفر	١	صفر	١	صفر
القلبين	٢	٢	١٣٥	١٣٩	٢٦
فنلندا	صفر	٢	صفر	٢	صفر
فيجي	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٧
قيرغيزستان	٢	صفر	صفر	٢	١
كرواتيا	صفر	٣	صفر	٣	صفر
كينيا	صفر	صفر	صفر	صفر	٢١
مالي	١	صفر	صفر	١	صفر
ماليزيا	٦	صفر	صفر	٦	صفر
مصر	٧	صفر	صفر	٧	٥

البلد	المراقبون العسكريون	العنصر العسكري			وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة المدنية
		ضباط أركان	أفراد القوات	المجموع		
ملاوي	صفر	صفر	صفر	صفر	٢	
منغوليا	صفر	صفر	٢٥٠	٢٥٠	صفر	
ناميبيا	١	٣	صفر	٤	٦	
النرويج	صفر	صفر	صفر	صفر	٩	
نيبال	٢	٣	١٥	٢٠	٢٥٩	
النيجر	٢	صفر	صفر	٢	صفر	
نيجيريا	١٢	١٢	١٥٥٨	١٥٨٢	١٣٤	
الهند	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٤٧	
الولايات المتحدة الأمريكية	٤	٥	صفر	٩	١٠	
اليمن	صفر	صفر	صفر	صفر	٩	
المجموع	١٢٦	٨٤	٩١٥٠	٩٣٦٠	٨٤٤	

